

المباحث النحويّة والصرفيّة في كتاب فرائد العقود العلويّة على شرح
الأزهرية

**Syntactic and Morphological Investigations in Al-
Halaby's Interpretation of Azhari's Rare Alawite
Necklaces on Arabic Grammar**

م.م. زهراء جبار سليم

Asst. Lect. Zahraa Jabbar Saleem

جامعة واسط/كلية التربية الأساسية

التخصص: اللغة العربية/ اللغة

07707861470

Zahraa.Jabbar@uowasit.edu.iq

الكلمات المفتاحية: النحو، الصرف، الحليّ

.Keywords: Syntax, Morphology, Standard



الملخص:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدى للمتقين، وجعله بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على الصديق الأمين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد.

فيتناول هذا البحث مستويين من مستويات اللغة العربية هما المستوى النحوي، والمستوى الصرفي في كتاب فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية الذي هو شرح لأحد المتون النحوية التي وضعت في القرن التاسع الهجري للعلامة الشيخ خالد الأزهرية. يهدف هذا البحث إلى جمع آراء الحلبي النحوية والصرفية، ودراسة تلك الآراء ومناقشتها وبيان مذهبه الذي اتبعه في مؤلفه، وقد قسمت هذا البحث على مبحثين يسبقه تمهيد وتقفيه خاتمة، فجاء التمهيد بتعريف علي الحلبي ومنهجه، وتضمن المبحث الأول: المباحث النحوية، والمبحث الثاني المباحث الصرفية، وأقفيت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها.

Abstract:

This paper analyzes two levels of Standard Arabic in a late modern grammatical treatise: syntactic level and morphological level a treatise) is a fifteenth century 1634 written by Al-Halaby. Al-Halaby (ca. levantine grammarian. This book is a grammatical treatise, which is an explanation of one of the grammatical treatises written in the fifteenth century by the Arab linguist Khalid al-Azhari. This paper aims to investigate and analyze Al-Halaby's grammatical and morphological views. Also, the paper elaborates on Al-Halaby's methodology used in his book. This research analyzes two levels; the syntactic areas and the morphological areas. Finally, the paper presents some results and .recommendations



التعريف بعليّ الحلبيّ ومؤلفه الفرائد العلويّة

هو عليّ بن إبراهيم بن أحمد عليّ بن عمر الحلبيّ القاهريّ الشافعيّ، وأجمعت كتب التراجم التي تناولت سيرته، أنّ اسمه ونسبه ثابتان، وقد عُرف بألقاب عديدة منها: نور الدين، وشيخ الإسلام، وأبو الفرج. وُلِدَ في مصر سنة (975هـ). وعلى الرغم من كثرة المصادر التي ترجمت له، إلاّ أنّهما لم تُفصِح شيئاً ذا بال عن سيرته وتفاصيل حياته الشخصية؛ إذ جاءت تلك التراجم موجزة، اقتصرَت في الغالب على ذكر اسمه وتاريخي ميلاده ووفاته، مع تعداد مؤلفاته والإشادة بمكانتها. (الحنبليّ، 1، 80/1986).

منهجه في فرائد العقود العلويّة على شرح الأزهرية

يُعَدُّ كتاب (المقدمة الأزهرية في علم العربية) من أشهر المتون النحويّة التي أُلِّفت في أواخر القرن التاسع الهجريّ، وقد وضعه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (905هـ). ولَمَّا تنبّه بعض معاصري الشيخ الأزهريّ إلى ما تتسم به تلك المقدّمة من كثافة علمية ودقّة في العرض، وما قد يعترّيه من صعوبة على أفهام المبتدئين في هذا الفن، أبدوا رغبتهم إليه في شرح مضامينها وتيسير مسائلها، وحرصاً على نفع الطلاب، فوضع شرحاً اتّسم بالإيجاز والوضوح، وعُدَّ من المصنّفات البارزة في تراث النحاة المتأخرين. وقد أقبل الدارسون في عصره على هذا الشرح إقبالاً ظاهرًا بالدرس والتحصيل والاهتمام، وقد جُلِّ هذا الكتاب بحواشٍ وشروحٍ كان من بينها (فرائد العقود العلويّة على شرح الأزهرية). جاء هذا الكتاب، وهو شرحٌ ممزوج برسالة الأزهرية، في إطارٍ من التفكير العلمي الدقيق المتدرّج، وأسهم هذا الشرح في تيسير مادة (الأزهرية)، واعتمد المؤلّف في شرحه على الأزهرية على أقوال النحاة في مواضع عديدة، عرضها بوضوح ودقّة، قاصداً بيان العلاقات بين عناصر الموضوع، وما يتصل بها من تعقيدٍ وضوابطٍ وتنظير، معضداً ذلك بالأمثلة والتطبيقات.

والشواهد، مستنداً إلى الأدلّة النقلية والنقلية، وكان من المجيزين الاستدلال بالأحاديث النبويّة الشريفة، مخالفاً بذلك رأي بعض المتأخرين الذين ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بها، مؤكداً مشروعيتها في الاستدلال اللغويّ.

و سبب تأليفه لهذا الكتاب هو من خلال تدريسه علم النحو في الجامع الأزهر الشريف، لمس اهتمام الطلاب بشرح الشيخ الأزهريّ لمقدمته، وما يجنونه من دراسته من فطنةٍ وذكاء. فطلبوا منه أن يقرئهم هذا الشرح، فاستجاب لهم وشرع في تدريسه، فتكوّن لديه أثناء ذلك شرحٌ دون فيه ما تيسّر من الفوائد والفرائد، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.



ولمّا

فرغ من تأليف هذا الكتاب، وذاع صيته بين أقرانه، تفرّغ للإقراء والبحث والتأليف، حتّى غدا من كبار أعلام المشايخ ومن أبرز علماء عصره. وقد حظي بإشادة واسعة من معاصريه ومن جاء بعدهم؛ إذ وصفوه بعلو كعبه في العلم، وسعة معارفه، ودقته في التحرير والتحقيق. كما عُرف بتحرّيه في الفتاوى والأحكام، وجمعه بين العلم والعمل، فانفتح بعلمه خلقٌ كثير لا يُحصى عدده، وظلّ على هذا النهج من العطاء العلمي حتى وافته المنية سنة (1044هـ) بالقاهرة.(الحموي، 2008، 7/1-10)

استهل صاحب الفرائد كتابه بتعريف الموضوعات وتوضيح ما اغمض من كلام الشيخ الأزهريّ بأسلوب تعليميّ تيسيريّ وكان مؤلّفه أقرب إلى التقسيم التحليلي داخل الموضوع الواحد إذ يعتمد المؤلّف على تحليل المفهوم المركزي عبر تقسيمه على اعتبارات دلاليّة ومنهجية متعدّدة، بغرض ضبط الحدّ وتعميق الفهم النظريّ من زوايا مختلفة، وجاء، شرحه للأبواب النحويّة شرحاً وافياً كافياً بعيداً عن التطويل والتعقيد، فالقارئ لكتاب الفرائد العلوية بعيد كل البعد عن تلك المسائل العسيرة والقواعد المحكمة المركزة، ويبدأ الحمويّ بقاعدة عامّة يضعها ومن ثمّ يوضّح ماتفرّع منها من قواعد، واستسقى شواهد من مصادر ثلاثة وهي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف وكلام العرب الموثوق بهم من شعر، ونثر، وهذه المصادر هي أساس القياس اللغويّ، ولم أقف للحمويّ على آراء جديدة مبتكرة لم يقل بها غيره؛ بل هو كان ناقلاً وشارحاً لآراء أعلام اللّغة ولم يكن مجرد شارحٍ وناقلاً؛ بل كان يناقش ويرجّح الرأي الذي يرضيه وأحياناً يبيد اعتراضاً ويردّ على الآراء التي لا تتوافق مع وجهة نظره، وأفاد أيضاً من آراء البصريّين والكوفيّين على السواء؛ إذ لم يتعصب لمذهب معين؛ بل كان يرجّح الرأي الذي تدعمه الأدلّة اللغويّة والسياقيّة. وكان شرحه ممزوجاً بكلام الشيخ الأزهريّ حتى بدا كالنسق الواحد لا يميّز بينهما إلا بالرجوع إلى كتاب المقدمة النحويّة.

مؤلّفاته:

خلف الحمويّ عدداً كبيراً من المؤلّفات في مجالات النحويّة، غير أنّ ما وصل إلينا منها يقتصر على كتابين هما: (السيرة الحلبيّة)، و (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون)، و(فرائد العقود العلوية في شرح الأزهرية). أمّا بقية مؤلّفاته، التي لم تصلنا، فقد بلغ عددها اثنين وثلاثين مؤلّفاً، كما ذكرها الحمويّ، منها:

- 1- التحفة السنيّة شرح الأجرومية لابن أجروم (ت 723هـ).
- 2- حاشية على شرح التصريف للسعد التفتازاني (ت 791هـ).
- 3- خير الكلام على البسملة والحمدلة، وهر شرح على شرح البسملة لذكريا الأنصاريّ (926هـ)
- 4- زهر المزهر، وهو مختصر المزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسيوطيّ (911هـ).

5- شرح على شرح القطر للفاكهي (ت 972هـ).

6- مطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور. (3الحموي، 122/1427-123).

المبحث الأول: المباحث النحوية

المسألة الأولى: السين التي تدخل على الفعل المضارع

اختلف أئمة العربية في السين المحضة الفعل المضارع للاستقبال، منهم من يرى أنها أصل، وغير منقطعة من (سوف)، ومنهم من رأى أنها فرع من (سوف) "ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: (سأفعل) أصلها: (سوف)، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها". (ابن الانباري، 1982، 646/1). وقد استند كل من الفريقين، الكوفي والبصري، إلى أدلة وبراهين لدعم رأيه.

البصريون، اعتمدوا على مبدأ وهو أن الأصل في الحروف التي تدلّ على معانٍ أن تبقى على حالها من غير حذف، وأنّ السين في (سوف) تدلّ على معنى الاستقبال؛ ولذلك ينبغي أن تكون السين أصلاً في نفسها ولا يؤخذ من حرف آخر؛ بل تُحفظ كما هي لتؤدي المعنى المطلوب. (الأنباري، 1982، 646/1).

أمّا الكوفيون، فإنّهم استندوا إلى كثرة استعمال (سوف) في كلامهم واتباعهم قاعدة الحذف؛ بسبب كثرة الاستعمال، وهم في غير هذا الموضوع كثيراً ما يحذفونها، نحو: (لا أدِر) (التي هي في الأصل: (لا أدري) و(لم أدبِر) من (لم أبال) وغيرها، وحذفوا في هذه الكلمات، وما شابهها؛ بسبب تكرار استعمالها في كلامهم. ولمّا كثر استعمالها حذف الواو والفاء لتخفيفها. (الأنباري، 1982، 647/1)، وورد في كلام العرب: (سف أفعَل، وسو أفعَل، وسي أفعَل)، وتعدّ (سي أفعَل) أغربهن، وقد نقلها صاحب المحكم (458هـ). واتفقوا على أن أصل: (سف) و(سو)، و(سي) هو: (سوف)، وذهبوا إلى أنّ السين أصل قائم بذاته، غير متفرع عن (سوف)، وإنّما هي منها بمنزلة نون التوكيد الخفيفة من الثقيلة، وردّ ابن مالك مذهب البصريين، ورأى فيه تكلف، وهو دعوى مجرّدة من الدليل. (ابن مالك، 1، 25/1967).

ويرى ابن إياز (681هـ) أن حرف السين أصل برأسه، وضعّف مذهب الكوفيون وحكم عليه بالبطلان، قائلاً: "والكوفيون يرون أنها محذوفة من (سوف)، وهذا باطلٌ لوجهين: الأول: أنّ الحذف لا يليق بالحروف؛ لأنّه تصرف، ولا تصرف فيها. والثاني: أن قولهم يُفْضِي إلى توالي إغلايين، وهذا ممنوع منه في الأفعال، والأسماء مع كثرة التصرف فيهما" (ابن إياز، 1، 50/2010).

ناقش الحلبيّ مسألة السين وسوف للمضارع عند شرحه قول الشيخ الأزهريّ (905هـ) ذاكراً آراء العلماء، وتضعيفاتهم، مرجحاً المذهب القائل بأنّ السين فرع من (سوف)، وهو مذهب الكوفيّين، وردّ على مذهب البصريّين الذي يرى أنّ السين أصلٌ برأسها، مشيراً إلى أنّه لا يوجد دليل قوي يثبت ذلك، إذ قال: " وهي كما في (المغني): صيغة مستقلة ليست مقتطعة من (سوف) خلافاً للكوفيّين، ولا زمنُ الاستقبال فيها أضيّق من (سوف) خلافاً للبصريّين. وكأنّهم نظروا إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى، وليس ذلك بمطرّد. أي: فهما مترادفان ويمتتع الجمع بينهما، وينازع في الثاني قولُ ابن إياز: التراخي في (سوف) أشدّ من. في السين، لدليل استقراء كلامهم، وفي الأول قولُ الشّرخ ابن مالك زعموا أنّ السين أصلٌ برأسها غيرُ متقرّعة على (سوف). وهذا عندي تكلفٌ ودعوى مجرّدة عن الدليل. فقد أجمعنا على أنّ (سوف) فرع (سوف). ولتكن (السين) أيضاً فرعها؛ لأنّ التخصيص دون مخصّص مردود. انتهى. فليتأمل" (الحلبيّ، 2007، 131/1-132).

المسألة الثانية: الأصل في المرفوعات

اختلفت أقوال النحاة في أصل المرفوعات، وأشار السيوطيّ (911هـ) في مؤلّفه إلى وجود اختلاف بين النحاة في تحديد الأصل في المرفوعات هل هو الفاعل أم المبتدأ؛ إذ نقل لنا عن الخليل الفراهيدي (175هـ) أنّه يرى أنّ الفاعل هو الأصل والمبتدأ فرعٌ عليه، وحجّته في ذلك أنّ العامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ، فإنّه إنّما رفع للفرق بينه وبين المفعول، فالفاعل عامله لفظيّ والعامل اللفظيّ يزيل حكم العامل المعنويّ. (السيوطي، 2، 1992/3-4).

وتناول الفخر الرازي (606هـ) في تفسيره الكبير مسألة أصل المرفوعات عند النحاة مؤيداً الخليل فيما ذهب إليه قائلاً: " قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل...احتجّ الخليل بأنّ جعل الرفع إعراباً للفاعل أولى من جعله إعراباً للمبتدأ، والأولوية تقتضي الأوليّة: بيان الأول: أنّك إذا قلت: (ضرب زيد بكر) بإسكان المهملتين لم يُعرف أنّ الضارب من هو، والمضروب من هو أمّا إذا قلت: (زيد قائم) بإسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أنّ المبتدأ أيّهما والخبر أيّهما، فثبت أنّ افتقار الفاعل إلى الإعراب أشدّ، فوجب أنّ يكون الأصل هو". (الرازي، 1420هـ، 61/1).

واختلف رأي سيبويه (180هـ) عن شيخه الخليل في مسألة أصل المرفوعات، فهو يرى أنّ المبتدأ هو الأصل ودليله على ذلك أنّ الجملة الاسميّة مقدّمة على الجملة الفعلية، وذكر الفخر الرازي حجّة سيبويه في عدّه المبتدأ هو أصل المرفوعات وجعلها دليلاً للخليل؛ إذ قال: " قال سيبويه: الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به وحجّة سيبويه: أنّنا بيّنا أنّ الجملة الاسميّة مقدّمة على الجمل الفعلية، فأعراب الجملة الاسميّة يجب أنّ يكون مقدّما على إعراب الجملة الفعلية،



والجواب: أنّ الفعل أصلّ في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدّمة. وحينئذ يصير هذا الكلام دليلاً للخليل". (الرازي، 1420هـ، 62/1).

بينما ذهب الأخفش (215هـ) إلى رأي مغاير عمّا قال به الخليل وسيبويه؛ إذ يرى أنّ الأصل في هذه المسألة لا يقتصر على المبتدأ أو الفاعل؛ بل المبتدأ والخبر أصليين معاً في الرفع كالفاعل. (الرازي، 1420هـ، 61/1). وتابع الرضي (686هـ) ما ذهب إليه الأخفش في أنّ المبتدأ والخبر أصليين، وأنكر الرضي ما قال به الخليل وسيبويه. جاء في شرح الشافية: "ولا دليل إلى ما يُعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل في الرفع، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع، وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة". (الرضي: 1993، 58/1).

على حين تجاهل أبو حيان الاندلسي (745هـ) هذا الخلاف في هذه المسألة ويرى أنّه لا يجدي فائدة؛ وذلك لافتقار كلّ مذهب إلى ما يؤيده ويعضده من السماع. (السيوطي، 1992، 4/2).

وتناول الحلبيّ مسألة الأصل في المرفوعات ذاكراً آراء العلماء في ذلك، مفضلاً الفاعل على المبتدأ؛ باعتباره الأقوى؛ لأنّ عامله لفظي، والعامل اللفظي أشرف وأقوى من العامل المعنوي، وهو بهذا يرجح مذهب الخليل؛ إذ قال: "وإنّما قدّم الفاعل على المبتدأ؛ لأنّه أصل المرفوعات عند الجمهور، أي الكثير، أو الأشرف الأقوى؛ لأنّ عامله لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أشرف وأقوى، وقيل أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنّه مبدوء به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ، وإنّ تأخّر، بخلاف الفاعل إذا تقدّم، ولأنّه عاملاً معمولاً، والفاعل معمولٌ ليس غير. وقيل: كلّ أصل برأسه، وإليه جنح شيخ المحققين". (الحلبي، 2007، 340/2).

المسألة الثالثة: سراويل بين المنع والصرف

اختلف اللغويون، وأهل هذا الشأن حول حكم صرف كلمة (سراويل)، أو منعها، ويرجع سبب هذا الخلاف هو منهم من يرى أنّ كلمة (سراويل) اسم مفرد أعجمي، وليس جمعاً على صيغ منتهى الجمع، فيجوز جرّها بالكسرة، وتثوينها، ومنهم من يرى أنّها تجرّ بالفتحة؛ لأنّ جاءت على صيغ منتهى الجمع ك (مساجد، وقناديل)، ووقع الخلاف أيضاً في دلالة الكلمة على مفرد نكرة ومعرفة.

عدّ سيبويه لفظة (سراويل) ما لا ينصرف؛ لأنّها اسم مفرد أعجمي غير أنّها إذا صُغرت صرفت؛ إذ قال: وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر، إلّا أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبهه بقمّ الفعل ولم يكن له نظير في

الأسماء. فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل"
(سيبويه، 3، 1988/299).

بينما ذهب الأخفش (215هـ) القول بعدم منع الصرف في لفظة سروايل، فقد أورد المبرد في كتابه المقتضب عن الأخفش أنه لا يرى لزوم منع الصرف، كما نقل عنه أيضاً أن الاسم مُنَع من الصرف؛ لأنه على مثال لا يُستعمل للواحد، فلما نُقل هذا اللَّفْظ وجُعِل علماً على مفرد، زال عنه سبب المنع. (المبرد، 3/345).

وتابع المبرد (285هـ) مذهب سيبويه بصرف كلمة (سروايل)، فقال: "سَروايل لا يَنْصَرَفُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ فِي مَعْرِفَةِ وَلَا نَكْرَةِ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى مِثَالٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَدْخُلُهُ الصَّرْفُ، نَحْوُ: (قناديل، ودهاليز) فَكَانَتْ لَمَّا دَخَلَهَا الْإِعْرَابُ كَالْعَرَبِيَّةِ فَهَذَا جَمَلَةُ الْقَوْلِ فِي الْأَعْجَمِيِّ الْوَاقِعِ عَلَى الْجِنْسِ، وَالْمَخْصُوصِ بِهِ الْوَاحِدِ لِلْعَلَامَةِ" (المبرد، 2/326).

ويميل ابن السراج في كلمة (سروايل)، إلى رأي الأخفش، و موافقته له" وقال سيبويه: سَروايل واحدٌ أعرب وهو أعجميٌّ وأشبهه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهو مصروفٌ في النكرة، وإن سميت به لم تصرفه، وإن حقرته اسم رجلٍ لم تصرفه. (ابن السراج، 2/88).
وأما سُراج الكافية فلا يتخلفون في أن كلمة (سروايل) ممنوعة من الصرف، ولكنهم اختلفوا في علّة المنع، فمنهم من ذهب إلى أن العلة في (سروايل) هي العجمة، ومنهم من ذهب إلى أنها صيغة منهي الجمع. (القادر، 179، 2025).

ويذهب الحلبيّ إلى جواز صرف كلمة (سروايل)، على اعتبارها علماً مفرداً منقولاً عن جمع (سروالة)، مخالفاً بذلك مذهب سيبويه، والجمهور القائلين بمنع صرفها، ومضجعاً هذا الرأي أيضاً قائلاً: "سَروايل، فَإِنَّهُ عَلَمٌ مَنْقُولٌ عَنْ هَذَا الْجَمْعِ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ سُرْوَالَةٍ حَقِيقَةٍ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا سُمِعَتْ، وَتَقْدِيرًا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تُسْمَعْ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَنْصَرَفٌ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، إِذْ الْأَكْثَرُ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ نَظْرًا لِحَالِهِ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، أَوْ هُوَ جَمْعُ سُرْوَالٍ مِثْلُ: شِمَالٍ وَشِمَالِيٍّ". (الحلبيّ، 2007، 1/344).

المسألة الرابعة: (ليس) بين الفعلية والحرفية

تباينت آراء النحاة في (ليس) هل هي حرف أم فعل؟ وقد نتج عن هذا التباين انقسامهم على ثلاثة مذاهب.

المذهب الأوّل القائل بفعلية (ليس): وهو مذهب سيبويه أن (ليس) فعل من أخوات كان، وليست بحرف، فهو يصرح في كتابه بفعليتها، جاء في الكتاب: "وذلك قولك: كان ويكون، و صار، وما

دام، وليس وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخير". (سيبويه، 1988، 45/1).
وتابعه جلّ النحاة بفعليتها واستدلوا على صحّة مذهبهم بأدلة كثيرة، وأثبت ابن السراج (311هـ)
أنّها فعلٌ مستدلٌّ على ذلك اتصالها بالضمائر، وإنّ كانت فعلاً جامداً لا تتصرف؛ فتقول:
(لستُ) كما تقول: (ضربتُ)، و(لستما) ك(ضربتما)، و(لسنا) ك(ضربنا)، و(لسنن) ك(ضربنن)،
و(لستنن) ك(ضربتنن)، وليسوا ك(ضربوا). (السراج، 82/1)، وقال ابن السيّد البطليوسي (521هـ):
" والأظهر في (ليس) أنّها فعل لا حرف؛ لأنّ العرب ألحقته الضمائر كما تلحق بالأفعال:
فقالوا: (لستُ، ولستت، وليستت، وليسنا، ولستنا، وليسوا، ولسنن)، وقالوا: (زيدٌ ليس قائمٌ) فأضمرُوا
فيها كقولك: (زيد كان قائماً)" (البطليوسي، 162).

ومن حججهم أيضاً تقديم خبرها، وإلى هذا الدليل أشار العكبري (616هـ)؛ إذ قال: "ومما يدلّ
على أنّها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف
(ما)"، (العكبري، 165، 1995) ولم يبتعد ابن يعيش (٦٤٣هـ) عمّا قاله أسلافه واستدلّ على
فعليتها اتصالها بالضمائر، واتصال الضمير لا يكون إلاّ بالأفعال، ودليله الآخر تلحقها (تاء
التأنيث الساكنة) وصلّاً، ووقفاً، نحو: (ليست هندٌ قائمةٌ) مثلما تقول: (كانت هندٌ قائمةً). (ابن
يعيش، 4، 2001/366). وقال أيضاً أنّها فعلٌ جامدٌ لا يتصرّف تصرّف الأفعال، وهو ما أشار
إليه بقوله: "قليل: عدم التصرّف لا يدلّ على أنّها ليست فعلاً؛ إذ ليس كلّ الأفعال متصرّفة، ألاّ
تري أنّ (نعم)، و(بئس)، و(عسى)، وفعل التعجّب كلّها أفعال، وإن لم تكن متصرّفة، وأمّا كونها
بمنزلة (ما) في النفي، فلا يخرجها أيضاً عن كونها فعلاً؛ لأنّه يدلّ على مشابهة بينهما، وهو
الذي أوجب جمودها، وعدم تصرّفها". (ابن يعيش، 2001، 4/366).

وخلال ما سبق يتبين لنا اتفاق هذا المذهب على أن (ليس) فعل والذي جعلهم يحكمون بفعليّة
(ليس) هو شبهها اللفظي بالأفعال الماضية أضف إلى ذلك أنّها تعمل الرفع، والنصب فيما
بعدها، لذا كانت من أخوات كان.

وردّ أبو علي الفارسي (377هـ) هذا مذهب القائلين بفعليّة (ليس) مستدلين باتصالها بالضمائر،
فهو يرى أنّ هذا الدليل غير لازم؛ لأنّ اتصال الضمير لا يقتصر على الأفعال؛ بل قد يتصل
ببعض الحروف أيضاً، فلا يكون ذلك دليلاً قاطعاً على فعليّة (ليس)، فقال: "فقال قوم: إنّها فعل
بدلالة أنّ الضمير يتعلّق بها، ويتّصل بها، وذلك قولك: (ليس)، و(لسنن)، و(لستت). وهذا لا
يلزم، وذلك أنّ (هاء) هي حرف يتّصل بها الضمير، وذلك قولك:
(هاؤما)، و(هاؤموا)، فلمّا اتّصل هذا بها، ولم يكن ضميراً، فكذلك يتّصل ب(ليس)، ولا يكون
ضميراً". (الفارسي، 220، 2004).

المذهب الثاني: يذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن (ليس) حرف، ويأتي في مقدمة القائلين بهذا الرأي أبو عليّ الفارسيّ، واستدلّ على ذلك بأدلة كثيرة منها أنها لا تُشير إلى حدث مقترن بزمن، وإنما تدلّ على ما تدلّ عليه (ما)؛ إذ قال: "ومما يدلّ على أنها ليست بفعل أنها تدلّ على النفي، ولا تدلّ على حدث، ولا زمان، والأفعال منها ما يدلّ على حدث وزمان، ومنها ما يدلّ على زمان فقط، فإذا كان هذا، وتعرّت (ليس) من المعنيين جميعاً دلّ على أنها ليست بفعل". (الفارسيّ، 1987، 210، 211)، وقال أيضاً في موضع آخر: "وإذا لم يكن إياه وقد اختصّ بنفي الحال كما اختصّت (ما) بذلك، وكانت تدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كذلك، ولم يكن في (ما) إذا توسّطت (إلا) بين اسمها وخبرها إلاّ الرفع، فكذلك (ليس) لما لم تدلّ على حدث فيما مضى (كـضَرَبَ) و(عَلِمَ)، ولا على ما مضى مجرداً من الحدث كأخواتها، وكانت بمنزلة (ما)". (الفارسيّ، 1987، 210-211)، ومن حجج أبو عليّ الفارسيّ في إثبات حرفيّة (ليس) أنها ليست على وزن من أوزان الفعل؛ لأنّ (فَعَلَ) غير موجود في أبنية الفعل. ينظر: (الفارسيّ، 1987، 224)، وقد انتقد ابن عُصْفُور (669هـ) استدلال الفارسيّ في أنّ القول (ليس) ليست على وزن الفعل، وضعفه قائلاً: "وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنّه يحتمل أن تكون مخففة من (فَعَلَ) فتكون في الأصل (لَيْسَ)، نحو: صَيِدَ البعيرُ، و(فَعَلَ) قد تخفّف، فيقال: فَعَلَ، قال الشاعر:

لو شَهَدَ عَادًا في زَمَانٍ عَادٍ لَا بَتَزْهًا مَبَارِكِ الْجِلَادِ

والتزم فيها التخفيف لنقل الكسرة في الياء، ولا يمكن أن تكون (فَعَلَ) في الأصل؛ لأنّ (فَعَلَ) لا يخفّف، ولا (فَعَلَ) بضمّ العين؛ لأنّ (فَعَلَ) لا يبنى ممّا عينه ياء. (ابن عُصْفُور، 1982، 378/1-379). ومن حججهم أيضاً قول بعض العرب (ليس الطيب إلاّ المسك) برفع المسك، في لغة بني تميم، وإهمال (ليس)، وجعلها حرفاً لا عمل لها. (الأنباريّ، 1، 1982/161). واعترض ابن يعيش على المذهب القائل بحرفيّة ليس وانتصر للمذهب القائل بفعاليتها، فقال: "وأما أن يدلّ أنّها حرف، فلا؛ إذ الدّلالة قد قامت على أنّها فعل، ومما يدلّ أنّها فعل وليست حرفاً، أنّها تتحمّل الضمير كما أنّه يتحمّل الضمير، فنقول: (زيدٌ ليس قائماً)، فيستكّر في (ليس) ضمير من (زيد)، ولا يكون مثل ذلك في (ما)، فلا يقال: (زيدٌ ما قائماً)، فيجعل في (ما) ضمير (زيد)". (ابن يعيش، 2001، 366/4). وقد ذهب إلى مذهب الفارسيّ جماعه من أصحابه، و أبو بكر ابن شقير. (المراديّ، 1992، 494، 1، 1946/323).

المذهب الثالث: وهذا المذهب متذبذب بين الفعلية والحرفية؛ إذ يرون أنّ (ليس) ليست محضة في الفعلية، ولا الحرفية، وأبرز من تبني هذا الاتجاه أبو سهل الهرويّ (415هـ)، إذ تشارك مع الأفعال في بعض الخصائص، ومع الحروف في خصائص أخرى وبين ذلك واضحاً في مؤلفه: "

"وتكون فعلاً بمنزلة (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر، كقولك: (ليس زيدٌ قائماً)، وتكون حرف بمعنى (ما)، ويبطل عملها إذا دخل (إلا) على الخبر، كقولك: (ليس زيدٌ إلا قائمٌ)، كما تقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ". (الهروي، 1993، 195). وممن تبنى هذا الاتجاه المالقي (ت 702هـ)، إذ يرى أن (ليس) ليست خالصة في الفعلية ولا محضة في الحرفية، الأمر الذي أفضى إلى وقوع الخلاف في حقيقتها بين علمين بارزين من أعلام المدرسة البصرية، هما: سيبويه وأبو عليّ الفارسي. فقد ذهب سيبويه إلى أنها فعل، بينما رأى أبو عليّ الفارسي أنها حرف. وبناءً على ذلك، فإن وجدت (ليس) بشيء ببعض خصائص الأفعال عدت فعلاً، كاتصالها بتاء التأنيث، أو بالضمائر المرفوعة أو المنصوبة، أما إذا وجدت (ليس) من دون أن تقترب بخاصية من خصائص الأفعال، فإنها تُعد حرفاً؛ لأنها لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، مثل: (من، وإلى، ولا، وما) وما شبهها. ويظهر ذلك خاصة عندما تدخل على الجملة الفعلية، فهي في هذه الحالة حرف لا غير، مثل (ما) النافية. وبناءً على ذلك، يصبح الخلاف بين سيبويه وأبو عليّ الفارسي غير ذي جدوى، إذ لا تصح المنازعة فيه، لأن الخلاف بينهما كان في الأصل حول الإطلاق، أي: هل تُعد (ليس) فعلاً أو حرفاً بحسب طبيعتها الأساسية، أو بحسب معاملة السياق لها. (المالقي، 300-301).

ولم يقتصر الخلاف بين القدماء؛ بل امتدت حبات هذا الخلاف إلى المحدثين الذين ذهب أكثرهم إلى أن (ليس) فعل. (الغلايني، 2، 1993/273، حسن، 1/559، السامرائي، 1، 2003/205) وتكاد الكتب النحوية تجمع على فعليتها، غير أن الدكتور مهدي المخزومي، وخليل عميره من بين المحدثين رأوا أنها حرفٌ نفي ليس غير، وأنكروا فعليتها، ف (ليس) حرف يفنقر إلى مدلوله بين المسميات، ولا يشير إلى حدث، ولا إلى زمن ومن ثمَّ أن كان بناء مفرد، و (ليس) بناء مركب من (لا و أيس) ونزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة، واستعملت استعمال الأدوات. (المخزومي، 1996، 179، عميره، 58).

وتناول الحلبي مسألة الخلاف في فعلية (ليس) وحرفيتها، وأما المذهب الذي استطابه الحلبي ومال إليه، فهو المذهب القائل الأول بفعليتها، فهو يصرح أن (ليس) مخففة من أصلها الفعلي (ليس) ك (صيد)، وليس هذا الخلاف جديداً عنده؛ بل سبق أن أشار إليه النحويون قبله، غير أنه توسع في عرض هذا الخلاف، فاستعرض مختلف آراء النحويين في هذه المسألة، وناقشها مبيناً، حجج كل فريق؛ إذ قال: " (ليس) وهي مخفف (ليس) ك (صيد)، وهي فعل على الأصح، ومقابلته ما ذهب إليه الفارسي أنها حرف، ووافق ابن شقير، وابن السراج... وذهب سيبويه إلى أن (ليس) للنفي مطلقاً... ووافق قول الصحاح (ليس) كلمة للنفي.. وبهذا يُعلم قول الأندلسي". (الحلبي، 2، 2007/488).

المسألة الخامسة: القول في (حاشا)

اختلف ائمة اللغة العربية في القول في (حاشا) على ثلاثة أقوال: الفريق الأول القائل بحرفية (حاشا) مذهب سيبويه والبصريين، والفريق الثاني القائل بفعلية؛ ولكن يجوز أن تعمل الجر والنصب (حاشا) وهو مذهب الكوفيين، والفريق الثالث القائل بفعلية (حاشا) وحرفيتها، ولكل حججه وشواهد التي استشهدوا بها على صحة ما ذهبوا إليه.

المذهب الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن (حاشا) حرف استثناء تجر ما بعدها كما تجر (حتى)، قال سيبويه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء". (سيبويه، 2، 349/1988). واستدل أصحاب هذا المذهب على حرفية (حاشا)؛ لورودها في السماع حرف جر جرت ما بعدها كقول الشاعر:

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا
ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ هِذِمِ

وقال آخر :

فَلَا أَهْلَ إِلَّا دُونَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا
وَمَا لَكَ حَاشَا بَيْتِ مَكَّةَ مِنْ عَدَلٍ

والدليل الآخر على أنها حرف جاءت في كلام العرب (حاشاي) من دون نون الوقاية، ولو كانت فعلاً لقالوا: (حاشاني)، واحتج البصريون على حرفيتها بامتناع وقوعها صلة ل (ما) المصدرية، فلا يقال: (ما حاشا زيدا) كما يقال: (ما خلزيدا، وما عدا عمرا)، ولو كانت (حاشا) فعلاً كما زعم البعض لجاز أن يقال (ما حاشا زيدا). (ابن جنّي، 1988، 146 الأنباري، 1982، 278/1، العكبري، 1976، 353-354).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين القائل بفعلية (حاشا) واستدلوا على صحة مذهبهم بأدلة كثيرة، الدليل الأول أنهم قالوا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال ومن ذلك قول الشاعر:

وَمَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ
وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والدليل الثاني على أنها فعل أن لام الخفض تتعلق به، قال الله تعالى: (حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا) [يوسف، 31] وحرف الجر إنما يتعلّق بالفعل لا بالحرف؛ لأنّ الحرف لا يتعلّق بالحرف، وإنما حذف اللام؛ لكثرة استعماله في الكلام، ودليلهم الثالث أنها فعلٌ يدخلها الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، ومنها قولهم: (حَاشَى لِلَّهِ، حَاشَ لِلَّهِ)، ولهذا قرأ أكثر القراء (حاش لله) بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدلّ على أنها فعلٌ. (الأنباري، 1982، 278/1، الزبيدي، 1987، 177).

المذهب الثالث: وهذا المذهب أجاز القولين السابقين في أن (حاشا) مشتركة بين الفعلية والحرفية، فإذا جاء ما بعدها مجروراً عدت حرف جرّ، وإذا جاء ما بعدها منصوباً، فهي فعلٌ بمنزلة (خلا، عدا) وهذا المذهب قال به جمهرة من علماء اللغة بينهم الجرمي (225هـ)،

والمازني، (247هـ)، والمبرد (285هـ)، والزجاج (311هـ). (الأنباري، 1، 278/1982، المرادي، 1992، 562).

وللسمين الحلبي (756هـ) رأي مختلف عما ذهب إليه أصحاب المذاهب الثلاثة السابقة، فهو يرى أن (حاشا) ليست فعلاً ولا حرفاً؛ بل هي اسم مصدر ناب عن فعلها، وكان المعنى: تنزيهاً لله وبراءةً له. كما أوضح أن عدم تنوينها جاء مراعاةً لأصلها الذي نُقلت عنه، وهو الحرف. (السمين، 6/399).

وذهب الأشموني (819هـ) إلى هذا الرأي أيضاً مستدلاً بدليل نقلي؛ إذ قال: "والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب لمصدر الواقع بدل من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود (حاش الله) بالإضافة (كمعاذ الله) و (وسبحان الله)، وقراءة أبي السمال (حاشاً لله) بالتنوين، أي: تنزيهاً لله". (الأشموني، 1، 528/1998).

وفي هذه المسألة لم يبدي الحلبي الترجيح لأي من المذاهب السابقة؛ بل نجده يرد ويعترض على ما استدل به البصريون على حرفية (حاشا)، من دون أن يبدي الترجيح لمذهب الكوفيين، إذ قال: "وممن صرح بقلة اقتران (حاشا) ب (ما) المصدريّة ابن مالك في التسهيل، فقال: وربما قيل: (ما حاشى). وعليه قول القائل:

رأيت النَّاسَ ، ما حاشى قريشاً

وبه يُردُّ على من أنكر اقترانها ب (ما) ، وبنى عليه أنها حرف جرّ لا غير. وممن أنكر ذلك س ولم يحفظ فيها إلا الحرفيّة، كما قدّمناه عنه، وتبعه على ذلك البصريون إلا المبرد. فإنه وافق الكوفيتين على أنها تكون فعلاً. ومما استدلوا به أنّ الجارّ والمجرور يتعلّق بها في قولهم : (حاش لله). وردّ بأنّ اللام زائدة لا تتعلّق بشيء. وظاهر كلام ابن الأنباري أنّ عدم اقترانها ب (ما) قدر متفق عليه بين البصريين والكوفيين، لأنّه لم يذكر ذلك في أدلّتهم على الفعلية" (الحلبي، 703/2-704).

المبحث الثاني: المباحث الصرفية

المسألة الأولى: أصل (اسم) واشتقاقه:

اختلف نحاة البصرة، والكوفة في اشتقاق لفظه اسم، وكان لكل فريق حجج وأدلة تعزز مذهبه، وتدعم وجهة نظره، فذهب البصريون إلى أنّ (اسم) مشتق من (السّمُو)، وأصله: (سِمُو) على وزن (فعلٍ)، بكسر الفاء وسكون العين. ثمّ حذفت الواو، وهي لام الكلمة استتقلاً، وعوّض عنها بالهمزة في أول الكلمة، فصار وزنها (أفع). واحتجوا بأنّ قالوا في معنى السمو هو: العلوّ والارتفاع؛ إذ يُقال: سما يسمو سُمُوًا إذا علا. ومنه سُميت السماء لعلوها. وعلى هذا، فالاسم

عندهم يعلو على المسمّى من حيث الدلالة؛ إذ يكشف عن معناه ويُحيل إليه، فناسب أن يكون مشتقاً من السُّمُو. (القيسيّ، 66، 1984، ابن جنّي، 1945، 66، الأنباري، 4، 1954-5)

على حين ذهب الكوفيّون إلى أنّ لفظة (اسم) مشتقّ من (الوسم)، وأصله: (وسم)، وقد حُذفت الواو، وهي فاء الكلمة، وعوّض عنها بالهمزة في أولها، فصار وزنها (اعل). واحتجّوا بأنّ قالوا الوسْم في اللّغة هو العلامة، والاسم علامة على المسمّى يُعرّف بها ويُميّز، فإذا قيل: (زيد)، أو (عمرو) كان الاسم دالّاً على صاحبه، ومشبهاً للوسم الموضوع عليه. (القيسيّ، 66، 1984، ابن جنّي، 1945، 66، الأنباري، 4، 1954-5)

وعقّب ابن فارس على مذهب الكوفيّين السابق معارضاً أيّاهم في اشتقاق لفظة (اسم) من (الوسم)، لأنّه يجمع على أسماء كما تجمع (قنو) على: (أقناء) وضَعَف هذا الرأى قائلاً: " فالأصل فيه (سمو) على وزن (جملّ)، وجمعه (أسماء)، مثل قولك: (قنوّ وأقنأء)، وإنّما جُعِل الاسم تنويهاً ودلالة على المعنى، لأنّ المعنى تحت الاسم، ومن قال: إنّ (اسماً) مأخوذ من (وسمّت)، فهو غلط ". (ابن فارس، 57، 197)، وعاب ابن الأنباري (577هـ) أيضاً على مذهب الكوفيّين، فهو يرى أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون فاسد؛ لأنّه لو كان لفظ (اسم) مشتقاً من (السِّمة) لوجب أن يُقال: (وسيم)، كما يُقال في تصغير (عدة): (وُعيدة)؛ لذلك يرجّح أنّه مشتق من (السُّمو)، ويستدلّ على ذلك أيضاً بقولهم في جمعه: (أسماء)، ولو كان من (السِّمة)، لقليل: (أوسام). كما نقول: (أسميته) لا (سميته)، ممّا يدلّ على أنّ الأصل هو (السُّمو). وقد حُذفت الواو التي هي لام الكلمة، وعوّض عنها بالهمزة في أول الكلمة، فأصبحت (اسم)، وهذا يؤكد أنّه مشتق من (السُّمو) لا من (السِّمة). (ابن الانباري، 24، 1997-25)

واكتفى الحلبيّ عند شرحه لقول الشيخ الأزهرى بعرض مذهبيّ البصريّين والكوفيّين من دون أن يصرّح بترجيح أحدهما، ولكنه أجاب على من ردّ مذهب الكوفيّين؛ إذ قال: " سُمِّي الاسم أي: الاصطلاح الذي هو قسيم الفعل، والحرف، اسماً لسُموه أي: علوه وارتفاعه. على قسيمه الفعل والحرف، بالإخبار به وعنه أي: بمعناه وعن معناه، معبراً عن ذلك المعنى بمجرد لفظه دونهما، أو لكونه سِمةً وعلامةً على مُسمّاه. الأوّل على أنّ الاسم مشتقّ ومأخوذ من السُّمُو، وهو ما ذهب إليه أهل البصرة، والثاني على أنّه مشتقّ ومأخوذ من الوسْم، بمعنى العلامة وهو ما ذهب إليه أهل الكوفة. وأورد على الثاني أنّ كلاً من الفعل والحرف علامة على مُسمّاه. ويُردّ بأنّ وجه التسمية لا يلزم اطرأده". (الحلبيّ، 1، 2007/156-157).

المسألة الثانية: أصل التاء في أخت وبنت

اختلف العلماء في حقيقة التاء في كلمتي (أخت) و(بنت)؛ فذهب بعضهم إلى أن هذه التاء، ليست أصلية، وإنما هي بدلٌ من الواو المحذوفة، بينما رأى آخرون أن التاء للتأنيث، وليست بدلاً ولا عوضاً عن حرف محذوف.

وأصل كلمة (أخت): (أخَوَه)؛ إذ حُذفت الهاء أولاً، ثم حُذفت الواو، وبعد ذلك ضُمَّ الحرف الأول وسُكِّن الثاني، وعُوِّض عن المحذوف بتاء في آخر الكلمة (الشجري، 2، 286/1992) ويرى بعض النحاة (أخت) هو (أخَوَه)، ثم حُذفت الواو، وقُلبت الهاء تاء، وضُمَّت الهمزة في أول الكلمة. (الجوهري، 6، 2264/1987).

ذهب سيويه أن التاء في كلمتي (أخت، وبنت) ليست علامةً للتأنيث؛ بل هي للإلحاق؛ إذ يذهب إلى أنها أُدخلت في بنية الكلمة لتلحقها ببناء الثلاثي. ووفقاً لرأيه، فإن هذه التاء تُعدّ بدلاً من لام الكلمة، أو عوضاً عنها، جاء في الكتاب: "وإن سميت رجلاً (ببنت، أوأخت) صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: سنبته بالأربعة، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، إنما هذه التاء فيها كناء (عفريت)". (سيويه، 3، 221/1988). وتابع سيويه على هذا الرأي جمهور البصريين. (المبرد، 1، 229/1، السيرافي، 5، 116/2008، ابن جني، 1، 165/1954).

في حين ذهب الفراء إلى أن التاء في (أخت) ليست أصلية؛ بل هي علامة تاء تأنيث زائدة، مستدلاً على ذلك بمخالفتها لكلمة (عفريت)، فنقول في تصغير كلمة (عفريت): (عَفِيرِيت)؛ إذ تبقى التاء ثابتة كما هي، بينما عندما نقول في تصغير (أخت): (أخِيَّة)، فتتحول التاء فيهما إلى هاء. وهذا التحول يدلُّ على وجود فرق بين التاء في (أخت)، والتاء في (عفريت)، وقد روى هذا القول عنه أبو بكر الأنباري (577هـ). (بن الأنباري، 118، 1981).

بينما يرى الفارسي أن التاء في كلمة (بنت) ليست علامة تأنيث، ويفسر ذلك بأن هذه الكلمة مؤنثة في أصلها، وليست التاء هي التي أكسبتها هذا التأنيث. فالأصل عنده (أخو) على وزن (فعل)، ثم حُوِّلت إلى صيغتي (فعل)، و(فعل) مع إبدال الحرف الأخير تاءً، فصار التأنيث ناتجاً عن هذه الصيغة الجديدة المعدولة، لا عن التاء نفسها، ودليله على ذلك أن التاء إذا زالت من هذا الموضع لا تعود إليه، كما يظهر في النسب، والجمع فنقول: (أخوي)، و(أخاء)، وأن هذه التاء جاءت بعد حرف ساكن، بينما تاء التأنيث في المفرد لا تأتي إلا بعد حرف متحرك. (ابن جني، 1، 225/2008).

وتحدّث الحلبي عن حقيقة أصل التاء في كلمتي (أخت) و(بنت)، كما أشار إلى قول سيويه في هذه المسألة، على أن التاء في كلمة (أخت) ليست للتأنيث، يجاب على ذلك أن هذا القول محمول على التجوُّز أي: على سبيل التوسع في اللغة لا الحقيقة اللغوية الدقيقة، ويعضد ذلك ما

قاله سيبويه؛ إذ ذكر أنّ الحرف الذي قبل هذه التاء ساكن صحيح، بينما تاء التأنيث في الأصل لا يسبقها حرف ساكن صحيح؛ بل يكون ما قبلها إمّا حرفاً متحركاً، نحو: (ظبية، عنبة)، أو ساكناً معتلاً، نحو: (قناة، فتاة)؛ لذلك لما خالفت التاء في (أخت) عدّت كأنّها ليست تاء التأنيث، والدليل على ذلك أنّ التاء هي بدلٌ من لام الكلمة، و أنّها تدلُّ على معنى التأنيث. (الحلي، 2007، 237/356/1).

المسألة الرابعة: أصالة النون في (رُمان).

اختلف النحاة في تحديد وزن كلمة (رمان)، وأصل حرف النون فيها على ثلاثة مذاهب: ويعود هذا الخلاف إلى تباينهم في تعيين جذر الكلمة، فذهب فريق إلى أنّ وزنها (فَعْلان)، وأنّ الألف والنون زائدتان، ورأى فريق آخر أن وزنها (فِعال)، بينما أجاز فريق ثالث الوجهين معاً تبعاً؛ لاختلاف النظر في أصل الاشتقاق.

الفريق الأول: وهو مذهب الخليل يرى الخليل وسيبويه أنّ كلمة (رُمان) كلمة مُصروفة، ووزنها (فَعْلان)، وأنّ النون فيها زائدة، وأصلها مشتق من الجذر (رَمَ)، جاء في الكتاب: "وسألته: عن رُمان، فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف" (سيبويه، 3/218/1988)، وسار على مذهب الخليل و سيبويه عددٌ من كبار النحاة مستندين في ذلك إلى دليلين: الأول: "والصحيح أنّه ينبغي أن تُجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع، والقياس. أمّا القياس فإنّ النون اختصّت زيادتها في هذا الموضع، أو ثلاثة ساكنة، على ما يُبيّن بعد. وأحد المضعفين زائد حيث كان، وما اختصّت زيادته بموضع كان أولى بأن يُجعل زائداً ممّا لم يختصّ". (ابن عُصفور، 1/260/1987). والثاني: "وأما السماع، فالنبيّ (محمد صلى الله عليه وآله سلم) كره اسم بنو غيّان لما فيه من دلالة على الغيّ، فغيّره إلى بنو رشان؛ لأنّ الرشد ضدّ الغيّ، فقد دلّ هذا من مذاهب العرب على أنّه إذا جاءك مضاعفٌ و آخره ألف، ونونٌ، نحو: (رُمان، وعدان، وإبان)، فتحكم فيه بزيادة النون. (ابن جنّي، 1/134/1954).

الفريق الثاني: وهو مذهب الأخفش الذي يرى أنّ النون في كلمة (رُمان) حرفٌ أصليّ، مستدلاً بثبوتها في الاشتقاق، وبأنّ الكلمة على وزن (فَعْلان)، ممّا يدلّ على أنها ليست زائدة بل من بنية الكلمة، وقد نقل أبو عليّ الفارسيّ هذا الرأي عنه، وأورده في كلامه؛ إذ قال: "سيبويه يقول (رُمان) لا يصرف؛ لأنّ هذه الألف والنون قد كثرت في كلامهم، فأحملها على الكثرة، إلا أنّ أبا الحسن قال: أشبهها (بحمّاضٍ، وفُرّاصٍ، وحُبّازٍ)؛ لأنّ هذا الباب أكثر من الألف والنون". (الفارسيّ، 204/205-1987)، ويذكر الجرجانيّ (471هـ) أنّ الأخفش وضع كلمة (رُمان) على وزن (فَعْلان)؛ نظراً لكثرة هذا الوزن في أسماء النبات والشجر، نحو: (حمّاض، كراث، وقلام). ينظر: (الجرجانيّ، 2/1002/1982)، "واتبع مذهب الأخفش جمهرة من علماء اللّغة، غير أنّهم

اختلفوا في تعليل القول بأصالة النون: أولاً: علل الأخفش، ومن تبعه بأن وزن (فُعَال) يكثر في أسماء النبات، فحملوا (رُمان) على الغالب في بابيه، وهذا تعليلٌ قياسيٌّ. ثانياً: استدلَّ بعضهم باشتقاق (رُمان)، من قولهم: (أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ)، أو (أَرْضٌ رَمِنَةٌ)، وعدَّ أصحاب هذا الرأي ذلك اشتقاقاً صريحاً، ويُعزَّز كون (رُمان) على وزن (فُعَال) قولهم للمكان الذي يكثر فيه الرُمان: (مَرْمَنَةٌ)؛ إذ لو كان على وزن (فُعْلان) لقليل في اسم المكان (مَرْمَنَةٌ). ينظر (القرني، 210): والثالث: الكلمة تقع بين احتمالين؛ الأول هو وجود شبهة في الاشتقاق، والثاني هو غلبة الزيادة. والأولى تُرجح لحكم الشبهة، نظراً لصعوبة ارتكاب إثبات تركيب مهمل. وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب (646هـ). (الرضي، 2، 388/1993).

تحدّث الحلبي عن مسألة أصالة حرف النون وزيادته في كلمة (رُمان)، موضعاً أنّ هذه الكلمة تحتل وجهين من حيث الاشتقاق، فقد تكون النون فيها أصلية، وقد تكون زائدة. وبناءً على هذا الاحتمال، يختلف حكمها من حيث الصرف؛ فإذا عُدَّت مأخوذة من (الرّم) مُنعت من الصرف، أمّا إذا أُخذت من (الرّمَن) صُرِفَتْ، ويرى الحلبي أنّ القول بأصالة النون في (رُمان) قولٌ مردود، ولم يبيّن الحلبي سبب تضعيفه لهذا المذهب، بل اكتفى برفضه دون أن يذكر تعليلاً أو حجّةً تدعمه (الحلبي، 351/1).

المسألة الخامسة: تصغير كلمة (أصيل)

لا نجد خلافاً بين علماء اللغة من الرعيّل الأول في تصغير كلمة (أصيل) وإنّما موضع الخلاف بينهم هو هل يكون تصغيرها على الأصل أم على صيغة الجمع؟ فذهب بعضهم إلى أنّها تُصغَّر على (أَصِيلان)، وذهب آخرون إلى أنّها تُصغَّر على (أَصِيلال). ويُعدّ هذا التصغير شاذّاً يُحفظ، ولا يُقاس عليه؛ لأنّه يخالف أصول التصغير في كلامهم، وهو أنّهم عدلوا عن تصغير المفرد إلى ما يشبه صيغة الجمع، وأنّ بناء (أَصِيلان) على زنة (فُعْلان)، وهو وزن لا يُصغَّر في القياس، وأيضاً أنّهم أبدلوا النون لاماً في قولهم (أَصِيلال)، والقياس في تصغير: (أصيل) : (أَصِيل). (السيرافي، 4، 224/2008).

يرى الخليل وسيبويه أنّ تصغير كلمة (أصيل) يكون على: (أَصِيلان)، ثمّ تُبدل النون لاماً فتصير (أَصِيلال)، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولك: أتيتك (أَصِيلالاً)، فقال: إنّما هو (أَصِيلان) أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: أتيتك (أَصِيلاناً). (سيبويه، 3، 488/1988). اعترض على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه جمهرة من علماء اللغة بينهم السيرافي (368هـ)، وابن الخبّاز (639هـ)، والرضي. وموضع اعتراضهم هو أنّ تصغير (أصيل): على (أَصِيلال)، هو شاذٌّ من ثلاثة أوجه: الأول: الانتقال من تصغير المفرد إلى تصغير الجمع. والثاني: أنّ هذا البناء يُعدّ تصغيراً لجمع الكثرة (أصلان) على لفظه، مع أنّ وزن (فُعْلان) من الأوزان التي لا

تُصَغَّرُ على صورتها؛ بل يجب رَدُّها إلى جمع القلَّة أو إلى المفرد، ثمَّ تُجمع بالألف والتاء إنَّ كانت لغير العاقل، نحو: (رغيف: رغفان)، فإذا صُغِّرَ المفرد قيل: (رُغَيْفٌ)، وإذا أُريدَ تصغير الجمع قيل: (أُرَيْغَفَةٌ) أو (رُغَيْفَاتٌ)، لا على لفظ جمع الكثرة. والثالث: أنهم أبدلوا النون لامًا، وهو إبدال غير مطَّرد في القياس. ولهذا يُعدُّ هذا النوع من الاستعمال شاذًّا في العربية، يُحَفَظُ ولا يُقاس عليه. (السيرافي، 4، 225/2008، الخباز، 2017، 667، الرضي، 1993، 227/1). وهذا هو مذهب جمهور البصريين في منع تصغير جمع الكثرة على لفظه، على حين ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك إذا كان له نظير في الأحاد، فزعموا أنَّ (أَصِيلَانًا) تصغير (أصلان) جمع (أصيل). (السيوطي، 1979، 349/3-350، عتيق، 130، 1974) ذهب ابن جنبي إلى أن كلمة (أَصِيلَان) هي تصغير (أصيل)، ثمَّ أُبدلت النون لامًا، وهذا التصغير شاذٌّ لا يُقاس عليه. (اللمع، 6، 147/1988)، وقد أشار إلى هذا أيضا الرضي. (الرضي، 1993، 227/1).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن لفظة (أَصِيلَان) تحقير (أصلان)، و (أصلان) مفرد على زنة (فَعْلَان)، وليس جمعا لكلمة (أصيل)، وغيره بدليل أن سيبويه قد أوردها مع (مغيريَّان) وانبسيَّان وعشيشة، و بذلك يبطل أن يكون تصغير (فَعْلَان)، لأنَّه لو كان كذلك لوجب أن يقال: (أَصِيلَيْن). (الزبيدي، 240).

وجاء حديث الحلبي عن تصغير كلمة (أصيل) عند شرحه لكلام الشيخ الأزهرى (509هـ) عن العلم الممنوع من الصرف، فقد بيَّن أنَّ هذا العلم إذا أُبدلت نونه الزائدة لامًا مُنِعَ من الصرف، إلحاقاً للمبدل بحكم المبدل منه، وذلك مثل: (أصِيلَال) المسمَّى به، وأصله (أصِيلَان)، وهو تصغير (أصلان). أمَّا إذا أُبدلت النون من حرفٍ أصلي، فإنَّه يُصرف. (الحلبي، 1، 354/2007).

الخاتمة:

- 1- اهتمَّ الحلبي بشرح كتاب (المقدِّمة الأزهرية في علم العربية)، وبيان المباحث اللغوية بمستوياتها الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي.
- 2- كان الحلبي في بعض المواضع يكتفي بشرح كلام الشيخ الأزهرى، من غير أن يُفصح عن ترجيحٍ لرأيه بعينه أو يُظهر موقفاً نقدياً يقوم على الاستحسان أو الاستهجان.



- 3- اتبع الحلبي أسلوب الشيخ الأزهرى في اثناء شرحه الازهرية، في بيان النصوص وتوضيح ما أغمض منها، ولم يقتصر على شرح كلامه؛ بل كان يعترض عليه في بعض المسائل وفق ما يراه راجحاً من وجهة نظره.
- 4- تباينت آراء الحلبي، فنراه تارة يُرجِّح مذهب سيبويه، وتارة أخرى يُضعِّفه ويميل إلى ترجيح رأي آخر.
- 5- كان الحلبي موضوعياً في تعامله مع آراء البصريين والكوفيين؛ إذ لم يتعصب لمذهب معين؛ بل كان يرجِّح الرأي الذي تدعمه الأدلة اللغوية والسياقية.
- 6- لم يكن الحلبي مجرد شارح ناقلٍ لآراء العلماء؛ بل كان يناقش، ويرجِّح الرأي الذي يرتضيه، وأحياناً يُبدي اعتراضاً ويرد على الآراء التي لا تتوافق مع وجهة نظره.
- 7- اهتم الحلبي بتفسير الالفاظ معجمياً، وبيان معاني الالفاظ اللغوية التي قد تشكل معانيها في الأذهان.
- 8- اهتم الحلبي بالمادة النحوية اهتماماً كبيراً؛ إذ كان يعرض آراء العلماء فيها مناقشاً، ومعللاً.

المصادر:

- 1- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
- 2- الأنباري، أبو بكر محمد بن الأنباري (328هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمود عبد الخالق عزيمة، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية- القاهرة، ط1، 1981م.
- 3- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1997م.
- 4- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر-بيروت، 1982م.
- 5- ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر (681هـ)، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار - عمان، ط 1، 2010م.
- 6- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان ابن جنّي (392هـ) الخصائص، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.
- 7- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان ابن جنّي (392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي - عمان، 1988م.
- 8- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، المنصف في شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية - مصر، 1954م.
- 9- ابن الخياط، عبد الله عمر الحاج (639هـ)، توجيه اللمع، لابن الخباز، مكتبة المتنبّي - الدمام، ط1، 2017م.



- 10- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحويّ (311هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت-مؤسسة الرسالة.
- 11- ابن الشجريّ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (542هـ)، أمالي ابن الشجريّ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط1، 1992م.
- 12- ابن عُصفور، ابو الحسن عليّ (669هـ)، شرح جمل الزجّاجيّ (الشرح الكبير): ، تحقيق: صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب - جامعة الموصل، 1982م.
- 13- ابن عصفور، أبو الحسن عليّ (ت669هـ) ، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت-دار المعرفة، ط1، 1987م.
- 14- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، الصحابي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1997م.
- 15- ابن مالك، جمال الدين محمد (672هـ)، الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م
- 16- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد لله، دار الفكر - دمشق، ط1، 1964م.
- 17- ابن يعيش (643هـ)، يعيش بن عليّ النحويّ، شرح المفصل للزمخشريّ، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة - بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
- 18- البطلوسيّ، أبو محمد عبد الله بن السيّد (521هـ)، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت.
- 19- الجرجانيّ، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)،المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر1982م.
- 20- الجوهريّ، إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت393هـ)، تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، بيروت- دار القلم للملايين، ط4، 1987م.
- 21- حسن، عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف-مصر، ط3
- 22- الحلبيّ، عليّ بن إبراهيم (975هـ)، فرائد العقود العلويّة على شح الأزهرية، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق-وزارة الثقافة، 2007م.
- 23- الحنبليّ، عبد الحيّ بن أحمد (1089هـ)،شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دمشق، بيروت-دار ابن كثير، ط1، 1986م
- 24- الحمويّ، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1427هـ.
- 25- الرازيّ، أبو عبد الله محمد فخر الدين الرازيّ (606هـ)، مفاتيح الغيب، بيروت- دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ.
- 26- الرضّيّ ، محمد بن الحسن الاسترأبادي (686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب تحقيق: يحيى بشير مصري ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط1، 1993م.



- 27- الزبيدي، أبي بكر محمد بن الحسن (379هـ) الواضح في علم العربية، تحقيق: أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، 1982م.
- 28- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، ط1، علم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1987م.
- 29- السامرائي، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو شركة العاتك - القاهرة، ط2، 2003م.
- 30- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة-مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
- 31- السمين، الإمام شهاب الدين أبو العباس، الدر المصون، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض واخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- 32- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ)، شرح كتاب سيوييه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، بيروت-دار الكتب العلمية، ط1، 2008م.
- 33- السيوطي، جلال الدين السيوطي (911هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- 34- السيوطي، جلال الدين السيوطي (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت-دار البحوث العلمية، 1979م.
- 35- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، 1976م.
- 36- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب 616هـ، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط1995م.
- 37- عمايره، خليل عمايره، أسلوب النفي والاستفهام في العربية، جامعة اليرموك.
- 38- الغلايني، الشيخ مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربيّة، منشورات المكتبة العصريّة - بيروت، ط2، 1993م.
- 39- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هندوي، دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت، ط1987م.
- 40- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار - عمّان، ط2004م.
- 41- القادر، علي عبد الكريم القادر، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، علل المنع من الصرف بين سيوييه والنحاة شراح الكافية، العدد3، المجلد17، 2025م.
- 42- القرني، عبد الله بن سرحان، نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتاب الممتع (عرض ودراسة)، اطروحة دكتوراه، المملكة العربية السعودية - جامعة ام القرى، 1425هـ.
- 43- القيسي، أبو محمد مكي بن طالب القيسي (437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، بيروت-مؤسسة الرسالة، ط2، 1984م.
- 44- المالقي، أحمد بن عبد النور رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربيّة - دمشق.



- 45-الميرد، محمد بن يزيد (285م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب-بيروت
- 46-المخزومي، د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي-بيروت، ط1996، 2م.
- 47-المرادي، الحسن بن قاسم (749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1992، 1م.
- 48-الهروي، علي بن محمد (415هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط1993، 2م.

:Sources

- 1-Al-Ashmuni, Ali ibn Muhammad ibn Isa (d. 900 AH), Al-Ashmuni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1998 CE
- 2-Al-Anbari, Abu Bakr Muhammad ibn al-Anbari (d. 328 AH), Masculine and Feminine, edited by Mahmoud Abdul-Khaliq Adheema, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1st ed., 1981 CE
- 3-Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Abdul-Rahman ibn Muhammad (d. 577 AH), Secrets of Arabic, edited by Muhammad Hussein Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st ed., 1997 CE
- 4-Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat Abdul-Rahman ibn Muhammad (d. 577 AH), Fairness in Matters of Disagreement between the Basran and Kufan Grammarians, 5-edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul-Hamid, Dar al-Fikr, Beirut, 1982 CE.
- 5-Ibn Ayaz, Jamal al-Din al-Husayn ibn Badr (d. 681 AH), edited by Sharif Abd al-Karim al-Najjar, Dar Ammar, Amman, 1st edition, 2010 CE
- 6-Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), Al-Khasa'is, edited by Abd alHamid al-Hindawi, 3rd edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2008 CE
- 7-Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), Al-Luma' fi al-Arabiyya, edited by Samih Abu Mughli, Dar Majdalawi, Amman, 1988 CE
- 8-Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (d. 392 AH), Al-Munsif fi Sharh al-Tasrif, edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, Ministry of Public Education, Egypt, 1954 CE.
- 9- Ibn al-Khabbaz, Abdullah Umar al-Hajj (d. 639 AH), Tawjih al-Luma', by Ibn al-Khabbaz, Al-Mutanabbi Library, Dammam, 1st edition, 2017 CE
- 10-Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl al-Nahwi (d. 311 AH), Al-Usul fi al-Nahw, edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Beirut, Al-Risalah Foundation
- 11-Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali ibn Muhammad ibn Hamza (d. 542 AH), Amali Ibn al-Shajari, edited by Mahmud Muhammad al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1992 CE



- 12-Ibn Usfur, Abu al-Hasan Ali (d. 669 AH), Sharh Jumal al-Zajjaji (al-Sharh al-Kabir), edited by Sahib Abu Janah, Directorate of Dar al-Kutub Press, University of Mosul, 1982 CE. 13- Ibn 'Asfur, Abu al-Hasan 'Ali (d. 669 AH), Al-Mumtī' fi al-T13-Tasrif, edited by Fakhr al-Din Qabawa, Beirut: Dar al-Ma'rifah, 1st edition, 1987
- 14-Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah al-'Arabiyyah wa Masa'ilihā wa Sunan al-'Arab fi Kalamha, edited by Ahmad Hasan Basaj, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1997 CE
- 15-Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad (d. 672 AH), Al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid, edited by Muhammad Kamil Barakat al-Katib al-'Arabi for Printing and Publishing, Cairo, 1967 CE
- 16-Ibn Hisham, Jamal al-Din 'Abd Allah ibn Yusuf (d. 761 AH), Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, edited by Mazin al-Mubarak and Muhammad 'Ali Hamd Allah, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1964 CE.
- 17- Ibn Ya'ish (d. 643 AH), Ya'ish ibn 'Ali al-Nahwi, Sharh al-Mufassal li'l-Zamakhshari, edited by Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2001
- 18-Al-Batlyusi, Abu Muhammad 'Abd Allah ibn al-Sayyid (d. 521 AH), Al-Halal fi Islah al-Khalal min Kitab al-Jumal, edited by Sa'id 'Abd al-Karim Sa'udi, Dar al-Tali'a li'l-Tiba'a wa'l-Nashr, Beirut
- 19-Al-Jurjani, 'Abd al-Qahir al-Jurjani (d. 471 AH), Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah, edited by Kazim Bahr al-Marjan, Republic of Iraq, Ministry of Culture and Information, Dar al-Rashid li'l-Nashr, 1982
- 20-Al-Jawhari, Isma'il ibn Hammad al-Jawhari (d. 393 AH), Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyya, edited by Ahmad 'Abd al-Ghafur 'Ata, Beirut, Dar al-Qalam lil-Malayin, 4th edition, 1987.
- . 21- Hassan, Abbas Hassan, Al-Nahw al-Wafi, Dar al-Ma'arif, Egypt, 3rd ed
- 22-Al-Halabi, Ali ibn Ibrahim (d. 975 AH), Fara'id al-'Uqud al-'Alawiyya 'ala Shuhh al-Azhariyya, edited by Fakhr al-Din Qabawa, Damascus, Ministry of Culture, 2007 CE
- 23-alhnbly, eabd alhy bin 'ahmadu(1089h),shdharat aldhabab fi 'akhbar min dhahaba, tahqiq: mahmud al'arnawuwta, dimashqa, bayruta-dar abn kathiri, ta1, 1986m
- 24-alhmwyy, mhmmmd 'amin bin fadl allah, natijat altaathir fi 'aeyan alqarn aleilmii - .alhadi eashra, dar al kutub bayrut, ta2, 1427hi
- 25-Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH), Mafatih al-Ghayb, Beirut, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, 3rd ed., 1420 AH
- 26-Al-Radi, Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi (d. 686 AH), Sharh Kafiyat Ibn al-Hajib, edited by Yahya Bashir Misri, Imam Muhammad ibn Saud University Press, 1993 CE



- 27-Al-Zubaidi, Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan (d. 379 AH), Al-Wadih fi 'Ilm al-'Arabiyya, edited by Amin Ali al-Sayyid, Dar al-Ma'arif, Egypt, 1982 CE.
- 28- Al-Zubaidi, Abd al-Latif ibn Abi Bakr, <i>I'tilaf al-Nusra fi Ikhtilaf Nuhat al-Kufa wa al-Basra</i>, edited by Tariq al-Janabi, 1st edition, Alam al-Kutub wa .Maktabat al-Nahda al-Arabiyya, Beirut, 1987
- 29-Al-Samarrai, Fadil Salih al-Samarrai, <i>Ma'ani al-Nahw</i>, Al-Atik Company, .Cairo, 2nd edition, 2003
- 30-Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman (d. 180 AH), <i>Al-Kitab</i>, edited by .Abd al-Salam Harun, Cairo, Maktabat al-Khanji, 3rd edition, 1988
- 31-Al-Samin, Imam Shihab al-Din Abu al-Abbas, <i>Al-Durr al-Masun</i>, edited by Sheikh Ali Muhammad Muawwad and others, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition.
- 32- Al-Sirafi, Abu Sa'id al-Hasan ibn 'Abd Allah (d. 368 AH), Commentary on Sibawayh's Book, edited by Ahmad Hasan Mahdi and 'Ali Sayyid 'Ali, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, 2008 CE
- 33-Al-Suyuti, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Al-Ashbah wa al-Naza'ir, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition
- 34-Al-Suyuti, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami', edited by 'Abd al-'Aal Salim Makram, Kuwait: Dar al-Buhuth al-Ilmiyya, .1979 CE
- 35-Al-'Akbari, Abu al-Baqa' 'Abd Allah ibn al-Husayn (d. 616 AH), Al-Tibyan 'an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, edited by 'Abd al-Rahman ibn Sulayman al-'Uthaymin, 1st edition, 1976 CE.
- 36- Al-Akbari, Abu al-Baqa' 'Abdullah ibn al-Husayn (d. 616 AH), Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab (616 AH), edited by Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar al-Fikr al-Mu'asir, Beirut, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1995 CE
- 37-Amayreh, Khalil Amayreh, Usul al-Nafy wa al-Istifham fi al-'Arabiyyah (The .Style of Negation and Interrogation in Arabic), Yarmouk University
- 38-Al-Ghalayini, Sheikh Mustafa Al-Ghalayini, Jami' al-Durus al-'Arabiyya, Modern .Library Publications - Beirut, 2nd edition, 1993
- 39-Al-Farisi, Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad (d. 377 AH), Al-Masa'il al-Halabiyyat, - edited by Hasan Hindawi, Dar al-Qalam - Damascus, and Dar al-Manara - Beirut, 1st .edition, 1987
- 40-Al-Farisi, Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad (d. 377 AH), Al-Masa'il al-Manthura, edited by Sharif Abd al-Karim al-Najjar, Dar Ammar - Amman, 1st edition, 2004.
- 41- Al-Qadir, Ali Abdul Karim Al-Qadir, *Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences*, *The Reasons for the Prohibition of Declension between Sibawayh and the Grammarians Commenting on al-Kafiya*, Issue 3, Volume 17, .2025 CE



- 42-Al-Qarni, Abdullah bin Sarhan, *Ibn Asfur's Critique of the Grammarians' Views in the Book al-Mumti' (Presentation and Study)*, PhD Dissertation, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, 1425 AH
- 43-Al-Qaysi, Abu Muhammad Makki bin Talib Al-Qaysi (d. 437 AH), *The - Problems of Qur'anic Grammar*, edited by Dr. Hatem Saleh Al-Dhamin, Beirut - Al-Risalah Foundation, 2nd edition, 1984 CE
- 44-Al-Malqi, Ahmad bin Abdul-Nur, *Arranging the Structures in Explaining the Particles of Meaning*, edited by Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Arabic Language Academy - Damascus
- 45-Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid (d. 285 CE), Al-Muqtadab, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut
- 46-Al-Makhzumi, Dr. Mahdi al-Makhzumi, Fi al-Nahw al-Arabi Naqd wa Tawjih, Dar al-Ra'id al-Arabi, Beirut, 2nd edition, 1996 CE
- 47-Al-Muradi, al-Hasan ibn Qasim (d. 749 AH), Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1992 CE
- 48-Al-Harawi, Ali ibn Muhammad (d. 415 AH), Al-Azhiyya fi Ilm al-Huruf, edited by Abd al-Mu'in al-Malouhi, Majma' al-Lughah al-Arabiyya, Damascus, 1st edition, 1993 CE